

Distr.: General
13 August 2012
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون

جنيف، ١٥ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الاستثنائية السادسة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في ١٥ و ٢٠ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

تقرير وحدة التفتيش المشتركة: استعراض التنظيم والإدارة في مؤتمر الأمم
المتحدة للتجارة والتنمية
(البند ٢ من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يشير إلى المقرر الذي اتخذ في أثناء الأونكتاد الثالث عشر فيما يتعلق بتقرير وحدة
التفتيش المشتركة، وكذلك ولاية الدوحة والفقرة ١٩ منها،

وقد نظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، الوارد في الوثيقة JIU/REP/2012/1، ورد إدارة
الأونكتاد بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B(S-XXVI)/CRP.1، والعرضين الشفويين لهاتين
الوثيقتين اللذين قدمهما مفتش وحدة التفتيش المشتركة والأمين العام للأونكتاد، فضلاً عن
المداولات التي دارت في أثناء الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية،

١ - يعرب عن تقديره لوحدة التفتيش المشتركة لإجرائها استعراض التنظيم
والإدارة في الأونكتاد، وللأمانة لإعدادها رد الإدارة؛

- ٢- يؤكد مجدداً التزامه بالتعهد المستمر بتعزيز الأونكتاد؛
- ٣- يؤكد مجدداً أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة فعالية الأونكتاد وكفاءته، وشفافيته، ومساءلته، وشموليته، وأهميته على الدوام في تنفيذ ولايته المعهودة لصالح جميع الدول الأعضاء؛
- ٤- يؤكد أهمية توفير الدول الأعضاء التوجيه الاستراتيجي لعمل أمانة الأونكتاد والرقابة عليه عن طريق الآلية الحكومية الدولية، مع تولى الأمانة المسؤولية عن الأعمال اليومية للتدبير والإدارة في المنظمة؛
- ٥- يطلب إلى الأمانة أن تصوغ خطة عمل تفصيلية محددة التكاليف، وأن تقترح الآجال الزمنية المناسبة لتنفيذها، في حدود الموارد المتاحة، من أجل مواصلة تحسين التدبير والإدارة في الأونكتاد، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء في أثناء الدورة التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، على أن تعمم قبلها بوقت كاف للسماح بالتحضير لها على النحو المناسب؛
- ٦- ينبغي أن يراعي مشروع خطة العمل ما يلي:
- (أ) العناصر التي أثارها الدول الأعضاء في أثناء الدورة الاستثنائية، وتشمل ما يلي: تنفيذ إطار متكامل للإدارة القائمة على النتائج، وتعزيز القدرة على الرصد والتقييم، وتعزيز التواصل والاتصالات، بما في ذلك مع البعثات التي تقع مقارها في جنيف، وتعزيز تنسيق الأنشطة داخلياً وخارجياً بوسائل منها تحسين العمليات والإجراءات، والتمثيل الجغرافي والجنساني العادل، وشفافية وفعالية إدارة الموارد البشرية، واستراتيجية فعالة لجمع التبرعات، وإمكانية إنشاء صندوق استئماني غير مخصص لغرض محدد؛
- (ب) تقرير وحدة التفتيش المشتركة؛
- (ج) رد إدارة الأونكتاد.
- ٧- وينبغي لأمانة الأونكتاد، لدى إعداد مشروع خطة العمل، أن تكفل عدم تأثر البرامج والموارد المطلوبة لتنفيذ ولاية الدوحة.

ثانياً - موجز الرئيس

تقرير وحدة التفتيش المشتركة: استعراض التنظيم والإدارة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
(البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف - الملاحظات التي أبدتها مفتش وحدة التفتيش المشتركة

١ - ذكر المفتش أن هذا الاستعراض أُدرج في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٠، ولكنه أرجئ حتى آخر عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ بناءً على طلب أمانة الأونكتاد. وأوضح أنه على الرغم من أن الاستعراض أُجري تحت إشرافه حصرياً، فقد كان موضوع تشاور واتفاق حسب الأصول مع أعضاء وحدة التفتيش المشتركة العشرة الآخرين. وقال إن النتائج التي توصل إليها استعراضه كانت ثمرة عملية بحث وتحليل واسعة لمجموعة واسعة من مصادر المعلومات المتعلقة بالخلفية التاريخية للأونكتاد. وقد استُكملت هذه العملية بسلسلة من المقابلات مع ممثلي الدول الأعضاء، بمن فيهم المديرون على جميع المستويات، ومع ممثلي المؤسسات الشريكة للأونكتاد وممثلي المجتمع المدني. وذكر أنه أرسل مشروع تقرير إلى أمانة الأونكتاد في الوقت المناسب.

٢ - وقال المفتش إن استعراضه غير متحيز ولا يرمي إلى إرضاء مصالح أي مجموعة معينة، وإنما هو محاولة لعرض رؤية خارجية ومستقلة لسير عمل المنظمة، رؤية يمكن أن تكون بمثابة أساس مادي لمناقشة بناءة. وشدد أيضاً على دور الأونكتاد في هذه الأزمنة التي يواجه فيها العالم أزمة اقتصادية هيكلية لم يسبق لها مثيل. وفي هذا الصدد، قال المفتش إن من الأمور الملحة تعزيز المؤسسة. وعليه، فقد كان الاستعراض دعوة لجعل المندوبين ينخرطون انخراطاً كبيراً في أعمال المنظمة، ويتفقدون كذلك على أهداف المنظمة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. كما أشار إلى أن الاستعراض كان دعوة لتوفير ما يلزم من موارد ورقابة لضمان الامتثال الدقيق لأهداف الأونكتاد ومراميه. وتكمن التحديات الرئيسية التي يواجهها الأونكتاد، من منظور المفتش، في المجالين التاليين: (أ) الدور القيادي الذي ينبغي أن تؤديه الدول الأطراف عن طريق تجهزتها الفرعية، من دون السعي إلى التدخل بشكل غير مرغوب فيه في جزئيات الإدارة؛ و(ب) وضع استراتيجية إدارة قائمة على نتائج يمكن التنبؤ بها، تحت قيادة الإدارة العليا للأمانة. وهو يرى أنه يتعين القيام بذلك على أساس التحلي عن نهج الصومعة الذي يبدو سائداً حالياً داخل الأمانة.

باء- الملاحظات التي أبدتها الأمين العام للأونكتاد

٣- أعرب الأمين العام للأونكتاد عن تقديره لعمل المفتش. وقال إن الأونكتاد يضطلع بدور هام في دعم البلدان النامية، وقد سعى على الدوام، في هذا الصدد، إلى تحديد أساليب تعزيز المنظمة وعملها. وأضاف قائلاً إن استعراض التنظيم والإدارة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (المشار إليه فيما يلي بـ "التقرير") كان يمكن أن يكون أكثر توازناً في عرضه لنقاط قوة وضعف الأونكتاد. وأشار، علاوة على ذلك، إلى أن التقرير تضمن عدداً من القضايا التي لم تُدعم وتؤيد على نحو واضح بالأدلة. وركز الأمين العام بيانه على ست من الملاحظات التي أبدتها المفتش تناول (أ) هوية الأونكتاد؛ (ب) رؤية مشتركة من الإدارة العليا؛ (ج) الالتزام والقيادة من جانب الدول الأعضاء؛ (د) قدرة الأونكتاد في مجال البحوث؛ (هـ) الإدارة القائمة على النتائج؛ (و) نتائج الاستقصاء الذي أجري للموظفين.

٤- وأوضح الأمين العام أيضاً، بالتفصيل، وقائع وأعمالاً ونتائج ذات صلة بالملاحظات السالفة الذكر، ويعتقد أنه كان ينبغي أن يأخذها المفتش في الاعتبار. ولاحظ أن التقرير لم يبد اهتماماً بالعمل البحثي الموضوعي الذي يقوم به الأونكتاد وبمساهماته، وذلك، مثلاً، من خلال التقارير الرئيسية التي يصدرها. وأشار، إضافة إلى ذلك، إلى أن التقرير لم يعكس الدور الذي يؤديه فريق الأشخاص البارزين في تحديد رؤية مشتركة لأنشطة الأونكتاد. وعلاوة على ذلك، يرى الأمين العام أن التقرير لم يتناول بصورة وافية العمل الذي يقوم به الأونكتاد بالتعاون مع شركاء استراتيجيين مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها من الكيانات. كما سلط الأمين العام للأونكتاد الضوء على قضية إعادة تنظيم الأونكتاد، وهي إعادة تنظيم أجريت خلال ولايته بغية تعزيز الاتساق والفعالية في خدمة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وقال إن عمل المفتش لم يأخذ هذه التحسينات وغيرها من التحسينات الموضوعية في الحسبان.

جيم- الملاحظات التي أبدتها المندوبون

١- تعليقات عامة

٥- أعرب عدد من المتحدثين عن دعمهم لعمل وحدة التفتيش المشتركة. وأبرز متحدثون آخرون أهمية "التقرير" وتوصياته الهادفة إلى تحسين فعالية عمل الأونكتاد. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على أن إجراء فحص بناء وموضوعي لنقاط القوة والضعف والإنجازات ومجالات التحسين يمكن أن يكون مفيداً في تحسين سير عمل كيانات في منظومة الأمم المتحدة، مثل الأونكتاد. وأشار متحدث آخر إلى أنه ينبغي أن تؤخذ الفوارق الثقافية في الاعتبار في عمليات تقييم نهج الإدارة هذه. وأكدت وفود أخرى مجدداً أن الدورة الاستثنائية الحالية قد دلت على الأهمية التي تعطى لدور نظام المراقبة المؤسسية في ضمان

كفاءة وفعالية أكبر لأمانة الأونكتاد من أجل تنفيذ مهام ولايتها المتجددة. غير أن أحد المندوبين أشار إلى أن ولاية الأونكتاد لم تكن موضوع نقاش في الدورة الحالية. وأكد مندوب آخر أن من الضروري التمييز بين مسؤوليات الأمانة ومسؤوليات الدول الأعضاء. وشدد المندوب على أنه ليس في مقدور الأمانة إيجاد حلول للمشكلات الناشئة عن عدم وجود توافق آراء فيما بين الدول الأعضاء.

٦- وأعرب جميع المشاركين عن دعمهم للأونكتاد والتزامهم برسائله وبتعزيزه، وخاصة في ضوء الولايات المنبثقة عن الأونكتاد الثالث عشر. وأشار المتحدثون إلى أن مؤتمر الدوحة قد أسند إلى الأونكتاد ولاية محددة تتمثل في بذل جهود لتعزيز كفاءته وفعاليتيه وشفافيته ومساءلته. وأشار عدد من الوفود، مرة أخرى، إلى ولاية الأونكتاد فأعربوا عن دعمهم لتعزيز الأونكتاد من أجل تمكينه من معالجة احتياجات البلدان النامية معالجة أفضل. وذكر بعض الوفود بعد ذلك أنه يجب على الأونكتاد أن يركز على الفرص التي يمكن أن يحقق فيها قيمة مضافة وأن يواصل تطوير خبراته الأساسية.

٢- الجوانب المؤسسية والرقابية

٧- ذكر المتحدث يمثل أحد التجمعات الإقليمية أن النهج الذي يتبعه إزاء عملية الاستعراض يقوم على المبادئ التالية: (أ) تمكين الأونكتاد، استناداً إلى تعزيز التعاون بين الأمانة والدول الأعضاء، وبالتالي، تعزيز الشفافية في الأونكتاد؛ (ب) العمل معاً على نحو تعاوني وبناء؛ (ج) مقارنة العملية من منظور كلي؛ (د) الامتناع عن التدخل في التفاصيل الإدارية، ولكن في الوقت نفسه تعزيز إشراف الدول الأعضاء على الأمانة لضمان التنفيذ الدقيق للولايات التي أسندتها المؤتمر؛ (هـ) ضمان استدامة ومرونة أية إجراءات علاجية تنجم عن ذلك. وتحدث مندوبون آخرون عن مواضيع مترابطة ترابطاً وثيقاً فأشاروا إلى أهمية الحفاظ على دور نظام المراقبة المؤسسية ومنع التدخل في التفاصيل الإدارية للخطوات التي تتخذها الأمانة في عملية التنفيذ.

٨- وحث أحد الوفود على وجوب ألا يطغى التركيز المفرط على القضايا المتعلقة بالإدارة التفصيلية على المداولات التي تجريها الدول الأعضاء بشأن القضايا الموضوعية في الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية.

٣- البحث والتحليل

٩- أشار بعض المندوبين إلى أن البحث يعد إحدى أهم ركائز عمل الأونكتاد، على نحو ما ورد في التقرير. غير أن التقرير لم يتضمن أية توصية معينة بشأن ذلك الموضوع. ولاحظت وفود أخرى أنه كان يمكن لتوصيات التقرير أن تعرض صورة أكثر توازناً لركائز عمل الأونكتاد الثلاث. ورحب عدد من المشاركين بمساهمات الأونكتاد في مجالي البحث والتحليل وقالوا إنها تأخذ في الحسبان الظروف الراهنة التي يواجهها العالم.

١٠- وأقرت وفود أخرى بأن المنشورات الرئيسية التي يصدرها الأونكتاد وتلك المتعلقة بالبحوث قد وفرت للحكومات مدخلات مفيدة في مجال السياسات، وشددت هذه الوفود على أن تظل أولويات عمل الأونكتاد توجّه نحو تعزيز قدرة الدول الأعضاء الفقيرة والضعيفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز قدرته الداخلية في مجالي البحث والتحليل. وشجع متحدث آخر الأمانة على أن تقوم، في إطار إعدادها دراسات حالات لفرادى البلدان والقطاعات، باتخاذ تدابير إضافية لتحسين تواصلها وعملها مع الدول الأعضاء، وخاصة عن طريق البعثات الدائمة في جنيف. وفي هذا السياق، اقترح أحد الوفود أن تُشرك الدول الأعضاء في تحديد المواضيع التي تناولها التقارير الرئيسية والأفرقة والأحداث.

٤- المداولات الحكومية الدولية والجوانب المتعلقة ببناء توافق الآراء

١١- أعرب بعض المندوبين عن اتفاقهم مع التوصية ١ من التقرير، التي ورد فيها أنه "ينبغي لهيئات الأونكتاد التشريعية أن تتحمل مسؤولياتها في التوصل إلى استنتاجاتها المتفق عليها دونما تدخل من خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة". وبخصوص هذه النقطة، ذكر العديد من الوفود أن النتائج النهائية لأية مفاوضات حكومية دولية كانت تتحمل مسؤوليتها الدول الأعضاء، مع قيام الأمانة بدورها في مساعدة الدول الأعضاء وتسهيل عملها؛ وأعربت هذه الوفود عن أملها في أن يستمر هذا الوضع وحثت الدول الأعضاء على تعزيز مشاركتها الفعالة في الآلية الحكومية الدولية. وأوضحت وفود أخرى أن الأمانة تعد مسودات بناء على طلب المندوبين. وأشار أحد المندوبين إلى أن الأمانة تضطلع بدور في مساعدة الدول الأعضاء بشأن المواضيع التي تدخل ضمن نطاق خبرتها، وأن لدى المندوبين حرية تعديل أو رفض أو إقرار المسودات التي تقدم إليهم للنظر فيها. ودعا معظم المتحدثين الدول الأعضاء إلى أن تشارك مشاركة أكثر فعالية في عملية إعداد مشاريع الاستنتاجات المتفق عليها. وعلاوة على ذلك، شدد أحد المتحدثين على الدور الرئيسي الذي يضطلع به المسؤول الذي يرأس الجلسة في صياغة الاستنتاجات المتفق عليها، بينما ذكر متحدث آخر أن الدول الأعضاء هي التي ينبغي أن تعد مشروع النص التفاوضي.

١٢- وقال متحدث آخر إن مناقشات مجلس التجارة والتنمية ينبغي ألا تشكل عبئاً على الأمانة والّا تصرفها عن عملها الموضوعي. واقترح المتحدث نفسه أن ينظر المجلس في إعداد استنتاجات متفق عليها بشأن جميع القضايا الموضوعية التي تتم مناقشتها في دوراته السنوية، بغية تعزيز ركيزة بناء توافق الآراء في الأونكتاد.

٥- قضايا التعاون التقني

١٣- رحب أحد المندوبين بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل تعزيز دائرة التعاون التقني. وأيد المندوب موقف الأمانة فيما يتعلق بعدم تحويل دائرة التعاون التقني إلى شعبة مكتملة الأركان. وذكر المندوب بأن هذا القرار يجب أن يخضع لموافقة الجمعية العامة. وعلاوة على

ذلك، حثت عدة وفود على تنفيذ ركائز عمل الأونكتاد الثلاث تنفيذاً متوازناً وأعربت في هذا الشأن عن عدم موافقتها على تحويل دائرة التعاون التقني إلى شعبة يرأسها مدير برتبة مد-٢.

١٤- وأيد أحد المندوبين التوصية الداعية إلى تعزيز إدارة التعاون التقني وأنشطة جمع التبرعات وإضفاء الصبغة المركزية عليها. وقال المندوب إنه يرى أنه يمكن للشعب أن تواصل إدارة برامجها الخاصة بالتعاون التقني، في حين أن مهمة التماس التبرعات ينبغي أن تكون من بين وظائف دائرة التعاون التقني.

١٥- وأكدت وفود عديدة من جديد ما للشركات الفعالة من فوائد في تنفيذ عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني. وفي هذا الصدد، شجع بعض المشاركين الأونكتاد على إعداد استراتيجية شراكة واستراتيجية لجمع الأموال، يمكن استخدامها كأساس لتحديد شركاء استراتيجيين. وبالمثل، دعا متحدث آخر الأونكتاد إلى أن يعمل بصورة فعالة مع المنظمات الأخرى بغية الاستفادة من خبراتها وتفادي الازدواجية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أيدت عدة وفود الاقتراح الرامي إلى وضع الاستراتيجيتين السالفتي الذكر. وأشار مشارك آخر إلى أن من شأن وضع إطار فعال للإدارة القائمة على النتائج أن يوفر أساساً متيناً لاستراتيجية مشتركة ومتكاملة من الشركات مع الأمم المتحدة والمنظمات غير المنتمية إلى الأمم المتحدة، وكذلك لتأمين المساهمات الطوعية اللازمة لأنشطة الأونكتاد.

١٦- وأعرب العديد من المتحدثين عن تقديرهم للمساهمات التي تقدمها الجهات المانحة من أجل دعم أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد، على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة. إلا أن أحد الوفود لاحظ أن التعاون التقني قد بدأ، منذ إنشاء الصناديق الاستثمارية المواضيعية، مدفوعاً بالعرض أكثر منه بالطلب. وأعربت متحدثة أخرى عن استعداد مجموعتها للعمل مع الأونكتاد من أجل الحد من تجزؤ الموارد الخارجة عن الميزانية.

١٧- وأشار اثنان من الوفود إلى العمل الناجح الذي قام به الأونكتاد في اثنين من برامجها الخاصة بالتعاون التقني، وهما نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS) والنظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA). وذكر أحد الوفود أنه يمكن زيادة تعزيز ركن التعاون التقني الخاص بالأونكتاد لتعزيز التواصل بين الأمانة والبعثات الدائمة ذات الصلة. وأشار أحد المتحدثين إلى أن بناء القدرات هو عملية متواصلة يتعين دعمها بموارد كافية. ومن الضروري أيضاً وجود آليات معززة للرصد والتقييم من أجل إجراء عمليات تقييم شاملة لتأثير مثل هذه البرامج.

٦- قضايا الميزانية واقتراح بشأن إنشاء صندوق استثماري غير مخصص لغرض محدد

١٨- أعرب أحد المندوبين عن مشاعر قلق بشأن تنفيذ التوصية ٣ من التقرير، التي تنص على أن يُطلق الأمين العام للأونكتاد استراتيجية نشطة لجمع التبرعات. كما أعرب المندوب عن قلقه بشأن تنفيذ التوصية ٧، التي تنص على أن يصوغ الأمين العام للأونكتاد استراتيجية مؤسسية لجمع التبرعات. وفي هذا الصدد، ذكر المندوب أن استخدام أموال مؤسسات الأعمال ينبغي أن

يكون "مدفوعاً بالطلب من البلدان" وليس "مدفوعاً بالأمانة" أو "مدفوعاً بالجهة المانحة". ولاحظ المندوب أن هذا الأمر ينطبق بشكل خاص على الأموال الواردة من الجهات المانحة الخاصة. وبخصوص هذه المسألة، طلب المندوب أن تدرس الدول الأعضاء وتناقش بعناية المشروع الأول للاستراتيجيات التي قد تتيحها الأمانة بحلول نهاية العام، وفقاً لرد الإدارة.

١٩- وأيد العديد من الوفود التوصية الداعية إلى طلب إذن من الجمعية العامة من الأمم المتحدة بإنشاء صندوق استثماري عام غير مخصص لهدف محدد من أجل دعم العمل الموضوعي الذي يضطلع به الأونكتاد. إلا أن أحد المندوبين أعرب عن القلق إزاء الاقتراح القائل بإمكانية استخدام موارد هذا الصندوق الاستثماري لتمويل البحث والتحليل، وهما ركن رئيسي من أركان عمل الأونكتاد. ورأى المندوب أنه ينبغي للجمعية العامة أن تأخذ في الحسبان البحث والتحليل لدى إقرار الميزانية العامة للأونكتاد، نظراً إلى وجوب أفراد اعتماد مخصص لتمويل البحث والتحليل. ولاحظ المندوب أيضاً أن تكاليف الموظفين تمثل الجزء الأكبر من تكاليف الميزانية العادية. وفي هذا الصدد، أُبدت مقترحات تدعو إلى الحد من سفر الموظفين الممول بموارد من خارج الميزانية. وذكر المندوب أن استخدام التفاوض عن بعد بواسطة الفيديو والحد من طبع الوثائق، بين تدابير أخرى، يمكن أن يساعد على صون الموارد. وأشار مندوب آخر إلى أن أية توصية تتعلق بالصندوق المذكور أعلاه ينبغي أن تأخذ في الحسبان استعداد الدول الأعضاء للمساهمة في الصندوق.

٧- الإدارة والتوظيف

٢٠- شاطر معظم المتحدثين المفتش آراءه المتعلقة بتعزيز رؤية الأونكتاد في مجال الإدارة. إلا أن بعض المندوبين طلبوا من المفتش أن يقدم أدلة واضحة على النتائج التي خلص إليها والتي تشير إلى أن الأمانة تعاني من نقص في القيادة ونقص في التواصل بين الإدارة العليا والموظفين.

٢١- وأقرت وفود أخرى بأنه حتى ولو كان الأونكتاد ملزماً بتطبيق نظام الإدارة القائمة على النتائج الساري على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فإنه يمكن وضع إطار إدارة قائمة على النتائج خاص بالإدارات يكون مكملاً للنظام الأوسع، وحثت على تنفيذ توصية وحدة التفيتش المشتركة في هذا الشأن. وذكر بعض المتحدثين أن أي إطار من هذا القبيل ينبغي أن يحدد رؤية ومهمة واضحة ومشتركة وأن يتضمن نتائج وأهدافاً ومؤشرات تركز على النتائج الإنمائية، لا على المخرجات. وحول هذا الموضوع، رحب أحد المندوبين باستعداد الأمانة لتنفيذ توصيات التقرير المتعلقة بإنشاء إطار متكامل للإدارة القائمة على النتائج تنفيذاً كاملاً على غرار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. ولذا، طلب المندوب من الأمانة أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز بشأن هذه المسألة بحلول عام ٢٠١٣. وفيما يتصل بهذا الموضوع، أكد مشارك آخر من جديد دور الفرقة العاملة في ممارسة وظيفتها الحالية المتمثلة في مراقبة البرامج كجزء من إطار الإدارة القائمة على النتائج.

٢٢- وفيما يتعلق بقضية المراقبة، أبرز العديد من الوفود أهمية وظيفتي المراقبة والتقييم، وخاصة ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج، وأيدت هذه الوفود التوصية الهادفة إلى تعزيز قدرة الأونكتاد على المراقبة والتقييم. وأشار المتحدثون إلى أن كلا المراقبة الداخلية والتقييم المستقل الخارجي يتطلبان إنشاء آلية تقييم شاملة، وحثوا على إعادة تخصيص موارد كافية ضمن الميزانية القائمة لذلك الغرض.

٢٣- وأثارت عملية التوظيف عدداً من الشواغل فيما بين معظم المندوبين. فشدد بعض المندوبين على ضرورة أن تكون عمليات التوظيف منصفة وشفافة. وأبرز المندوبون أيضاً ضرورة الملحة لتحسين عملية التوظيف برمتها. وعلاوة على ذلك، أشار عدة مندوبين، بقلق، إلى نتائج الاستقصاء الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة بشأن الموظفين. واقترح أحد المندوبين أن تجري الأمانة استعراضاً شاملاً لتحسين تقييم الحالة وتحديد ما يلزم اتخاذه من إجراءات علاجية. وفي هذا الصدد، تمت الدعوة إلى تحسين الاتصال واستكمال العملية ضمن الإطار الزمني الذي حددته الأمانة العامة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، طلب عدد من المندوبين تحقيق التوازن الجنساني وتعزيز التوزيع الجغرافي العادل للعاملين. وأعرب مندوبون آخرون عن قلقهم إزاء النتائج التي توصل إليها التقرير فيما يتعلق بقضية التوزيع الجغرافي. وفي هذا الصدد، أشار المندوبون إلى النتائج التي توصل إليها التقرير والتي تفيد بأن ما يقرب من ٥٠ في المائة من موظفي الفئة الفنية يأتون من بلدان المجموعة باء. وطلب من الأمانة أن تقدم تقريراً عن التدابير التي يمكن أن تتخذها للتقيد بمعايير التوزيع الجغرافي المتوازن للموظفين والشفافية والإنصاف خلال عمليات التوظيف.

٢٤- وفيما أشار العديد من المتحدثين إلى أن التوظيف مسألة إدارية داخلية، طلبوا من الأمانة أن تُبقي الدول الأعضاء، بصورة منتظمة، على علم بالمسائل المتعلقة بالموارد البشرية. وعلى ذلك، رحب الكثير من الوفود باقتراح الأمانة تقديم معلومات مستجدة من هذا القبيل في دورة الفرقة العاملة في تشرين الثاني/نوفمبر. وطلب المتحدثون أيضاً إعلام البعثات الدائمة في جنيف بالشواغل القائمة في الأمانة.

٢٥- وذكرت عدة وفود أنه لا ضرورة لإعادة وظيفة مد-٢ إلى شعبة الإدارة بعد أن تم إلغاء الشعبة. وحول هذا الموضوع، طلب من المفتش تقديم المزيد من الإيضاحات بشأن اقتراحه المتعلق بإعادة العمل بشعبة الإدارة وتعيين مدير يرأسها برتبة مد-٢. وطلب بعض المتحدثين من الأمانة تقديم إحاطة بشأن نموذج الإدارة الراهن والمجالات التي يمكن فيها تحسينه. وقال وفد آخر إنه يمكن مناقشة هذه النقطة خلال الدورة السنوية القادمة لمجلس التجارة والتنمية قبل اعتماد أي قرار.

٢٦- وأشار العديد من الوفود إلى أهمية وجود تنسيق داخلي فعال ورحبوا بلجنة تنسيق ولاية الدوحة التي أنشأها الأمين العام للأونكتاد في أعقاب الأونكتاد الثالث عشر. وذكر

أحد التجمعات الإقليمية أنه يتطلع إلى تلقي معلومات حول خطط تلك اللجنة وإجراءاتها الملموسة وإلى رؤية ما تحقّقه من نتائج في المستقبل.

٨- تحسين الاتصال

٢٧- دعت الوفود إلى مضاعفة الجهود لتعزيز الاتصال في الأمانة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، مع التركيز على النوع بدلاً من الكم. وسيكون توفير معلومات إجمالية ودقيقة عن أنشطة الأونكتاد وتأثيرها مفيداً للأونكتاد وللجهات المعنية بأعماله، تماشياً مع الإدارة القائمة على النتائج. وذكر أحد المتحدثين أنه يلزم القيام بمزيد من العمل بشأن الموقع الشبكي الجديد للأونكتاد من أجل تحسين أدائه الوظيفي. ولاحظ المتحدث آخر أنه حدث منذ مؤتمر أكرات تحسينات في مجال المنشورات والاتصالات، وهي تحسينات جعلت المنظمة أكثر بروزاً للعيان وأسهمت في فهم عملها فهماً أفضل. وحث المتحدث على مواصلة إجراء تحسينات في هذا الشأن.

٩- ترجمة الوثائق في الموعد المطلوب

٢٨- أعرب العديد من المندوبين عن دعمهم للإجراءات الهادفة إلى معالجة التحديات المتمثلة في ضمان ترجمة الوثائق في الموعد المطلوب. وفي هذا الصدد، شاطر بعض المندوبين المفتش شواغلهم فيما يتعلق بنقص الموارد اللازمة للترجمة. وأعرب مندوبون آخرون عن شواغل مماثلة وشددوا بوجه خاص على ضرورة ترجمة الوثائق بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة قبل الاجتماعات.

٢٩- وأشار بعض المندوبين، بشأن هذه المسألة، إلى أن أحد التحديات الرئيسية يتعلق بعدم كفاية القدرة أكثر مما يتعلق بعدم وضوح ترتيبات العمل، وتساءل في هذا الصدد عما إذا كان يمكن لمذكرة تفاهم بين الأطراف ذات الصلة أن تعالج تلك التحديات. وذكر أحد المتحدثين أنه يلزم زيادة الموارد نظراً إلى تزايد عبء عمل هيئات الأمم المتحدة في جنيف.

٣٠- وذكر مندوب آخر أن المنشورات الرئيسية، ومنها تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي، ينبغي أن تتاح بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وقال المندوب إن توصية التقرير المتعلقة بتوقيع مذكرة تفاهم بين الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة في جنيف لا يمكن أن تساعد على حل المشكلة لأن هذه المشكلة تتعلق بمخصصات الموارد والأولويات التي تحددها الجمعية العامة في نيويورك. وعليه، طلب المندوبون من المفتش تقديم معلومات عن الطريقة التي عُولجت بها تلك المشكلة في مؤسسات أخرى وتقديم المزيد من الإيضاحات بشأن فوائد توقيع مذكرة تفاهم. وإضافة إلى ذلك، طلب المندوبون مزيداً من المعلومات عن مذكرات تفاهم مماثلة وقعت بين مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وعن النتائج التي آلت إليها. وأشار أحد المندوبين إلى إمكانية عقد اتفاقات مع البلدان بغية تيسير ترجمة الوثائق في الوقت المطلوب. وطلب من الأمانة القيام بمشاورات مع

مكتب الأمم المتحدة في جنيف حول تلك المسألة وتقديم تقرير إلى الأعضاء في الدورة السنوية القادمة لمجلس التجارة والتنمية.

٣١- وأشارت إحدى المندوبات إلى أن الوثائق التي تقدمها الأمانة لا تعكس بصورة كاملة، في بعض الأحيان، المناقشات التي جرت في الاجتماعات الحكومية الدولية. وقالت إنه كان يمكن مناقشة تنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية في الاجتماع الحالي.

١٠- تنفيذ التوصيات

٣٢- طلب أحد الوفود من الأمانة أن تبين بصورة واضحة التوصيات التي يمكن تنفيذها، والتوصيات التي لا يمكن تنفيذها، وتلك التي نفذت بالفعل، وأن تقدم خارطة طريق لكيفية تنفيذ التوصيات. وحث وفد آخر الأمانة على متابعة تنفيذ جميع التوصيات وعلى تحديد تدابير بديلة إذا كانت التوصيات المقترحة غير قابلة للتنفيذ بصيغتها الراهنة. وطلب بعض المتحدثين أن تُعرض خطة عمل تبين تدابير ملموسة ومعالم ومواعيد محددة كي يتم النظر فيها وإقرارها في الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وذكر أحد الوفود أنه يلزم إنشاء فرقة عمل دائمة لضمان استراتيجية متماسكة تقود إلى إجراء تحسينات في الأمانة.

١١- حجم العينة وولاية الأونكتاد

٣٣- أعرب أحد المندوبين عن مشاعر قلق إزاء حجم العينة التي أجريت معها المقابلات وقال إنها لم تشمل سوى ١٠ دول أعضاء من بين ١٩٤ دولة. ورأى أن هذا الأمر قد يثير شكوكاً بشأن صدقية نتائج العينة وصحتها. ولاحظ المندوب، إضافة إلى ذلك، أنه لم ترد إشارة واضحة في التقرير إلى ولاية الأونكتاد بوصفه المؤسسة الوحيدة داخل الأمم المتحدة التي تعالج قضايا التجارة والتنمية والقضايا المتصلة بها.

١٢- طلب معلومات عن عمليات التفتيش السابقة التي أجريت في منظمات أخرى

٣٤- طلب عدة مندوبين من المفتش تقديم المزيد من المعلومات عن تجربته في تقييم مؤسسات أخرى للأمم المتحدة، وأعربوا عن اهتمامهم بتلقي المزيد من المعلومات حول الكيفية التي تم بها إيجاد حل لمشكلات مماثلة في منظمات أخرى. وسأل المندوبون عما إذا كانت المشكلات التي أبرزها المفتش فيما يتعلق بمسائل التوظيف خاصة بالأونكتاد وحده أم مشتركة بين هيئات منظومة الأمم المتحدة. وأشار الكثير من المندوبين إلى أنه يلزم أيضاً إجراء إصلاح في الكثير من المنظمات الدولية.

١٣- المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء

٣٥- شددت جميع الوفود على أهمية ضمان أن يكون الأونكتاد منظمة مدفوعة بالدول الأعضاء. وقال بعض المتحدثين إن على الدول الأعضاء أن تؤدي دوراً أكبر في تحديد جدول

أعمال جميع الاجتماعات. وحث أحد المتحدثين ممثلي الدول الأعضاء الكائنة مقراتهم في جنيف على ممارسة المزيد من التأثير على الميزانية والإطار الاستراتيجي من خلال التعاون الأوثق مع وفد بلدهم في اللجنة الخامسة، ومن خلال إجراء مشاورات مع الأمانة بشأن هذه المسألة.

٣٦- وأعرب أحد المتحدثين عن دهشة مجموعته إزاء القيام، على ما يبدو، بعقد ترتيب غير رسمي لعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة على الأونكتاد الثالث عشر من دون أن إجراء أية مناقشات مسبقة حول المسألة مع الدول الأعضاء. وطلب المتحدث توضيحاً في هذا الشأن من الأمانة.

١٤- "تدخل" الأمانة المتصور في استعراض وحدة التفتيش المشتركة

٣٧- طلب اثنان من الوفود إيضاحات من المفتش بشأن "تدخل" الأمانة الذي أشار إليه في تقريره، والذي قال إنه أحر أيضاً إنجاز التقرير.

دال- ردود المفتش على الأسئلة التي طرحها المندوبون

٣٨- لاحظ المفتش أن هناك عدة طلبات تتعلق بإثبات المواد الواردة في التقرير بالأدلة وتقديم الأمور بشأنها لكنه قال إن إدراج هذه الأمور كان سيزيد إلى حد كبير من طول التقرير. وأضاف قائلاً إن النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، الذي وافقت عليه الجمعية العامة، يحدد الوقت الذي يتم فيه النظر في تقاريرها. وأشار إلى أن الكثير من الملاحظات الواردة في التقرير تستند إلى الاستقصاء الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة بشأن الموظفين، والذي بلغ معدل الإجابة فيه ٥١ في المائة. وأوضح أنه أوصى بإعادة العمل بوظيفة مد-٢ في شعبة الإدارة كي لا يزيد من عبء عمل نائب الأمين العام. وقال إن أحد المقاييس المرجعية الهامة للإدارة القائمة على النتائج يتعلق بالقيادة من جانب الدول الأعضاء، ولكنه حث على إقامة توازن بين المراقبة والتدخل في جزئيات الإدارة. وأوضح أن وحدة التفتيش المشتركة، حسبما ينص عليه نظامها الأساسي، لا تكفل تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، نظراً إلى أن المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق الكيان المعني. وفيما يتعلق بمعالجة التحديات المتصلة بترجمة الوثائق في الموعد المطلوب، أشار إلى إمكانية أن يقوم الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة في جنيف بمراجعة الأطر الزمنية المقترحة من أجل وضع جداول زمنية مثلى للترجمة. وأوضح في الختام أنه يعتقد أن الأمانة قد تدخلت في سير استعراضه نظراً إلى أن بعض كبار المسؤولين في الأونكتاد قد اجتمعوا بمينة التفتيش المشتركة لمناقشة الاستعراض من دون أن يكون هو حاضراً، ونظراً إلى أن مشروع التقرير قد أتيح للدول الأعضاء بشكل سابق للأوان.

هاء- ردود نائب الأمين العام على الأسئلة التي طرحها المندوبون

٣٩- رد نائب الأمين العام على الملاحظات الواردة في الصفحة ١ من التقرير التي جاء فيها "يعرب المفتش عن أسفه الشديد لكون واحد على الأقل من مسؤولي الإدارة العليا لأمانة الأونكتاد قد تدخل تدخلاً غير مبرر في سير هذا الاستعراض..." "وأُسفرت هذه الأحداث عن تأخر كبير في الانتهاء من إعداد هذا الاستعراض." وفي هذا الصدد قال نائب الأمين العام إن هذه الملاحظات قد أُدخلت إلى النص النهائي للتقرير بعد أن قدمت الأمانة تعليقاتها على المشروع الأول للتقرير في كانون الثاني/يناير. وأضاف قائلاً إنه تم توجيه رسالة رسمية إلى وحدة التفتيش المشتركة تطلب إيضاحات في هذا الشأن. غير أنه ذُكر في الرد الوارد على هذه الرسالة أن المفتش لا يريد إبداء أية ملاحظات إضافية في تلك المرحلة.

٤٠- وأعلم نائب المدير العام المندوبين بأنه عقد في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ اجتماع بين بعض كبار مسؤولي الأونكتاد ورئيس وحدة التفتيش المشتركة وأن المفتش لم يتمكن من المشاركة في هذا الاجتماع. وقال نائب المدير العام إن الدعوة وجهت إلى الرئيس وفقاً للمادة ١٨ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، التي تنص على أن رئيس وحدة التفتيش المشتركة يعتبر قناة الاتصال الرسمية مع الهيئات المختصة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات. وكان الغرض من ذلك الاجتماع موافاة وحدة التفتيش المشتركة بالملاحظات الوقائية والتصويبات التي تقترحها الأمانة والتأكيد على أن وحدة التفتيش المشتركة ستتسلم رد الإدارة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٤١- وأفاد نائب المدير العام أيضاً بأنه استفسر في ذلك الاجتماع عن الخطوات القادمة في عملية الاستعراض وأنه تم التطرق إلى مسألة المكان الذي ستجري فيه مناقشة التقرير. وأشار أيضاً إلى أنه ذكر، كرأي شخصي، أن مؤتمر الدوحة ليس بالحفل المناسب لمناقشة تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأشار، إضافة إلى ذلك، إلى أن موقفه الرسمي هو أنه يعود إلى الدول الأعضاء أن تقرر المكان الذي سيناقش فيه التقرير وأن الأمانة مستعدة للتقيد بهذا القرار. وشدد نائب الأمين العام على أن الاجتماع لم يحاول التدخل في العملية.

٤٢- وأضاف نائب المدير العام أن الوقائع المذكورة أعلاه لا يمكن أن تكون السبب في أي تأخير كبير في الانتهاء من إعداد التقرير. وأشار إلى أن الأمانة ساعدت على إجراء الاستعراض وتعاونت في هذا الشأن منذ أن بدأت العملية في شباط/فبراير ٢٠١١. وعلى الرغم من أن الأونكتاد قد تلقى المشروع الأول للتقرير قبل وقت قصير من عطلة عيد الميلاد ورأس السنة، فقد عمل موظفو الأونكتاد في فترة العطلة لإعداد رد الإدارة. وذكر نائب الأمين العام أيضاً أنه عندما تلقت الأمانة المشروع الأول للتقرير في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان الوقت متأخراً جداً بالنسبة للدول الأعضاء للنظر في كل من التقرير ورد الإدارة في الدوحة، وفقاً للمهل الزمنية النظامية المحددة لصياغة الرد وتحريره وترجمته وتقديمه في الوقت المطلوب إلى الدول الأعضاء. وأشار كذلك إلى أنه على الرغم من تلك الوقائع فقد حرصت الأمانة على أن تُلم جميع الدول الأعضاء بمحتويات التقرير قبل الأونكتاد الثالث عشر وكانت الأمانة مستعدة لتقديم عرض شفوي لرد الإدارة في المؤتمر.

٤٣- وحول مسألة تسرب مضمون التقرير قبل إصدار النص النهائي، أوضح نائب الأمين العام أن أياً من المديرين في الأمانة لم يأذن بمثل هذا التوزيع وأن النص قد عومل في جميع الأوقات بوصفه وثيقة داخلية من وثائق الأونكتاد.

٤٤- وأعرب بعض المندوبين عن تقديرهم لرد نائب الأمين العام على الملاحظات التي أبدتها المفتش. إلا أن أحد الوفود طلب مزيداً من المعلومات حول الاجتماع الذي أشار إليه نائب الأمين العام وحول مسألة تسرب مضمون التقرير والتدابير التي اتخذتها الأمانة بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، أشار نائب الأمين العام إلى أنه يمكن أن يُطلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تحقيق، إلا أن إجراء مثل هذه العمليات أمر مكلف. وطلب أحد المندوبين أن تتاح للدول الأعضاء البيانات التي عرضها الأمين العام فيما يتعلق بالمساهمات الخارجة عن الميزانية التي تلقاها الأونكتاد في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١. وذكر مندوب آخر بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الأونكتاد الثالث عشر فيما يتعلق بالنظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة وبالإجراءات الواجب اتخاذها، وحث على تنفيذ توصيات التقرير بدقة.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٤٥- افتتح الدورة السيد موتاي أنتوني ماروينغ (ليسوتو)، رئيس مجلس التجارة والتنمية.

باء- إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٦- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B(S-XXVI)/1 (انظر المرفق الأول).

جيم- تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية السادسة والعشرين

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٧- أذن المجلس للمقرر بأن يعد التقرير المتعلق بدورته الاستثنائية السادسة والعشرين تحت إشراف الرئيس.

دال- اختتام الدورة

٤٨- اختتمت الدورة واعتمدت الاستنتاجات المتفق عليها (انظر الفصل الأول).

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- إقرار جدول الأعمال
- ٢- تقرير وحدة التفتيش المشتركة: استعراض التنظيم والإدارة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- ٣- مسائل أخرى
- ٤- تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية السادسة والعشرين

المرفق الثاني

الحضور^(١)

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

إثيوبيا	الرأس الأخضر
الأرجنتين	رومانيا
الأردن	زامبيا
إسبانيا	السلفادور
إستونيا	سنغافورة
إسرائيل	السنغال
إكوادور	السودان
الإمارات العربية المتحدة	السويد
إندونيسيا	سويسرا
أنغولا	صربيا
أوكرانيا	الصين
إيران (جمهورية - الإسلامية)	العراق
آيرلندا	غانا
باراغواي	فرنسا
البرازيل	الفلبين
بربادوس	فنلندا
البرتغال	قبرص
بلجيكا	قطر
بنغلاديش	كازاخستان
بنن	كرواتيا
بولندا	كوبا
بيلاروس	كوت ديفوار
تايلند	الكونغو
توغو	ليسوتو
جامايكا	مدغشقر
الجزائر	المغرب
جمهورية أفريقيا الوسطى	المكسيك
الجمهورية الدومينيكية	المملكة العربية السعودية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	موريتانيا
جنوب أفريقيا	موريشيوس
جورجيا	موزامبيق
الدانمرك	ميانمار

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B(S-XXVI)/INF.1.

النرويج	الهند
النمسا	هنغاريا
نيبال	اليمن
النيجر	

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة التعاون الإسلامي
منظمة دول شرق الكاريبي

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا
وحدة التفتيش المشتركة

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة
جمعية وحدة وثقة المستهلكين
المنظمة الكاميرونية لتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي.